

اعلان

بطلان قانونين مؤقنين صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رغب مجلس الامة لكل من :-

- ١ - القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون جامعة اليرموك .
 - ٢ - القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون جامعة اليرموك .
- بسبب ان ما ورد فيهما قد ادخل بالقانون الاصلي قانون جامعة اليرموك فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩٠ تاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ التضمن اعلان بطلان القانونين المذكورين .

نائب رئيس الوزراء
عبد الوهاب الجالي

الجمهورية العربية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٣ رمضان سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٨٥ م . العدد ٣٣٢١

الفهرس

صفحة

٨٠٥	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥	قانون التعليم العالي
٨١٠	قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥	قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان
٨١١	قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٥	قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية
٨١٢	نظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥	نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي
٨١٥	نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥	نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني
٨١٧	نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥	نظام معدل لنظام الهاتف
٨١٩	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور	
٨٢٠	تعليمات رقم ٢ لعام ١٩٨٥	تعليمات مواعيد الدوام والابحاثات والمعمل للمدارس وكلية المجتمع
٨٢٢	قرارات صادرة عن وزير الزراعة	

هكذا من الله

نخس الحس بن طرول نأب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما تقرر مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي ونابر بامداره وافسانته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

قانون التعليم العالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون التعليم العالي لسنة ١٩٨٥ » ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

السوزارة	وزارة التعليم العالي
الوزير	وزير التعليم العالي
التعليم العالي	التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية كلية بعد المرحلة الثانوية .
المجلس	مجلس التعليم العالي
الرئيس	رئيس المجلس
الابن العام	امين علم الوزارة
مؤسسة التعليم العالي	المؤسسة التي تتولى التعليم العالي داخل المملكة بما في ذلك الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد .
جامعة اردنية	كل جامعة انشئت او تنشأ في المملكة بموجب قانون .
جامعة اجنبية	كل جامعة خارج المملكة معترف بها من حكومة الدولة الموجودة فيها ومعتمدة للتعليم العالي في المملكة .
كلية المجتمع	كل مؤسسة تعليمية تقوم بتدريس نوع من انواع المواد التعليمية والمهارات بعد المرحلة الثانوية ولا تزيد مدة الدراسة فيها على ثلاث سنوات .
الكلية العلمية	كلية المجتمع التي تملكها جهة حكومية وتشرف عليها وتديرها .
الكلية الخامسة	كلية المجتمع التي تملكها جهة غير حكومية وتشرف عليها وتديرها .
حقل التخصص	مجموعة من المواد التعليمية لا تقل مدة تعليمها عن سنة دراسية كلية في اية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وتنتهي بشهادة يذكر فيها اسم حقل التخصص .

اهداف التعليم العالي

- المادة ٣ - يهدف التعليم العالي الى تحقيق ما يلي :
- ١ - تثقيف المواطنين مؤمنين بالاله ، ملتزمين بولنتهم وعروبهم بتحلين بروح المسؤولية ، مطلعين على تراث ابلهم وحضارتها معتزين بها ، متابعين لتضاي الانسانية وقيما وتطورها .
 - ب - تزويد الدارسين بقدر كاف من المعارف والعلوم والمهارات التطبيقية يوفر لهم مستوى بسن التخصص يمكنهم من القيام بالواجبات التي تسند اليهم مع اتاحة الفرصة لهم لتوسيع افهامهم واكتسابهم اتجاهات فكرية وسلوكية تزيد من قدراتهم العقلية ، ومعارفهم التخصصية ، وميادين نشاطهم وابداعهم .
 - ج - تامين حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القوى البشرية ، وخدمة المجتمع وتلبية مطالبه ، في مختلف انواع التخصصات وايجاد التفاعل والمشاركة والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الاخرى .
 - د - دعم البحث العلمي ، ورفع مستواه ، وتوسيع نطاقه ، وربطه باحتياجات المجتمع ، وخطط التنمية والانتاج ، وحضارة الامة .
 - هـ - العمل على تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي ، وتشجيع التأليف العلمي بها ، والترجمة عنها واليها .
 - و - العناية باتقان الدارسين لغة اجنبية واحدة على الاقل لتكون وسيلة للتواصل على نتائج الامم الاخرى في ميادين تخصصهم .
 - ز - توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، وتوسيع ميادينها ، مع الدول والمؤسسات في العالم وخاصة في الاقطار العربية والاسلامية .

وزارة التعليم العالي

- المادة ٤ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة « ب » من هذه المادة تتولى الوزارة تنفيذ سياسة الحكومة التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وتبصر مصلحتها وصلاحياتها في سبيل تحقيق اهداف هذا التعليم المنصوص عليها في هذا القانون بالوسائل التالية :
- ١ - التخطيط العلمي المتكامل للتعليم العالي في ضوء احتياجات المجتمع بما في ذلك التخطيط لانشاء مؤسسات التعليم العالي وتحديد حجم هذا التعليم ونوعه ومستوياته ودرجاته ، وتوزيعه الجغرافي واساليب تطوير نظمه ووسائله وتخصصاته وبنائه وسياسة القبول فيه واعتماد خطط التنمية وبيزانتها في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي .
 - ٢ - دعم الاستقلال الذاتي للجامعات عن طريق مجالسها واجهزتها والتنسيق بينها في مختلف المجالات .
 - ٣ - الاشراف المباشر على التعليم العالي غير الجامعي لاعداد القوى البشرية الفنية المدربة اللازمة لخطط التنمية ، والتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الاخرى التي تضطلع بمهام مشابهة .
 - ٤ - الاسهام في توفير الامكانيات البشرية والفنية لمؤسسات التعليم العالي للارتقاء بمستوى البحث العلمي فيها وتوسيع ميادينها وتنسيقها ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية وايجاد الحوافز المالية والمعنوية التي تحقق هذه الغايات .
 - ٥ - عقد الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي وتبادل المطويات الخاصة مع الاقطار العربية والدول الاخرى وتمثيل الملكة في المؤتمرات والاجتماعات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالتعليم العالي .
 - ٦ - تنظيم شؤون الوافدين السى الملكة والموفدين منها من الطلبة والاساتذة والباحثين والوفود العلمية ، بالتعاون مع الجهات المختصة .

هكذا من الأشهر

- ٧ - تنظيم أعمال مناصب خدشات الطابة والإشراف على شؤونها ومهامها .
٨ - أعداد الدراسات والمشاريع وتقديم المبادرات حول الموضوعات العلمية وتطوره في البلاد .
٩ - الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم الأجنبية ومعادلة شهاداتها وممثل اللجان المختصة بذلك ، ونشر الجداول الخاصة بتلك الجامعات وأبن معدل مدرا عليها باللائحة أو الحذف في الجريدة الرسمية .

ب - تتخذ جميع القرارات والإجراءات الخاصة بتحقيق أو تنفيذ أي من الأهداف والمهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون من المجلس إذا كانت متعلقة بالجامعات الأردنية .

المادة ٥ - ١ - يتولى الوزير الإشراف على الجهاز الإداري والمالي للوزارة والدوائر التابعة لها وذلك وفقا لأحكام القانون والأنظمة المعمول بها .
ب - للوزير أن يفوض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والانتظار المافرة بموجب إلى الأمين العام ومديرى المديرية في الوزارة .

المادة ٦ - ١ - يعين رؤساء الجامعات الأردنية بأمر ملكية سلبية بناء على تنصيب المجلس .
ب - يعين نواب رؤساء الجامعات الأردنية بقرار من المجلس بناء على تنصيب رئيس الجامعة المعنية

المادة ٧ - ١ - ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويشكل على النحو التالي :

- | | |
|--|--------------|
| ١ - رئيس الوزراء | رئيسا |
| ٢ - وزير التعليم العالي | نائبا للرئيس |
| ٣ - القائد العام للقوات المسلحة الأردنية | عضوا |
| ٤ - وزير التربية والتعليم | عضوا |
| ٥ - وزير التخطيط | عضوا |
| ٦ - رؤساء الجامعات الأردنية | أعضاء |
| ٧ - ممثل عن كليات المجتمع العلمية | عضوا |
| ٨ - ممثل عن كليات المجتمع الخاصة | عضوا |
| ٩ - ستة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص | أعضاء |

ب - يعين الأعضاء المنصوص عليهم في البنود ٧ و ٨ و ٩ من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير ، على أن يقترن القرار بالأمر الملكي السامية .

ج - يعقد المجلس جلساته بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ويكون النصاب القانوني للمجلس بحضور أغلبية أعضائه من ميهم الرئيس أو نائبه في حالة غيابه ويمد قراراته بالإجماع أو بأكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسة .

د - يعين الوزير أمين سر مقررًا للمجلس يتولى تنظيم جدول أعمال وتكوين محضر جلساته وتسجيل قراراته وإية أعمال أخرى يكلفه بها الوزير .

المادة ٨ - يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :
١ - الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة وعلى أنواع الدراسات في كل منها .

ب - الموافقة على خطط مؤسسات التعليم العالي في المملكة واقتراح أولوياتها ووضعها في خطة عملة واحدة .

ج - إقرار حقوق التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة والتنسيق فيما بينها ووضع حقول التخصص هذه أو الغاؤها كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة .

د - تدبير مصادر الموارد المالية لدعم الجامعات وتحديد أسس توزيعها واستثمار أموالها .

هـ - قبول الهيئات والمنح لمؤسسات التعليم العالي .

و - إقرار أسس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة بأنواعها التي يسجل بالحاصلين عليها بالاتفاق بتلك المؤسسات .

ز - تحديد أعداد الطلبة الذين يقبلون سنوياً في حقول التخصص في مؤسسات التعليم العالي .

ح - تحديد الرسوم التي تتقاضاها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة وتحديد رسوم وأجور المعالجة في المستشفيات والمراكز الطبية التابعة لها وغير ذلك من الرسوم والأجور .

ط - إقرار الأسس العامة لحقول التخصص على اختلاف مستوياتها ودرجاتها في مؤسسات التعليم العالي وتطوير تلك الأسس .

ي - مناقشة التقارير السنوية لمؤسسات التعليم العالي لتقييم إنجازاتها .

ك - إقرار عقد امتحانات أو برامج تدريبية علمية أو تأهيلية لخريجي أي حق تخصص من إيسة مؤسسة تعليم عال في خارج المملكة كلياتها على ذلك .

ل - إقرار الموازنات السنوية للجامعات .

م - تنسيق مراكز الاستشارات والمطبوعات والنشر والإنتاج وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في المملكة .

ن - تحديد أسس اعارة أعضاء الهيئة التدريسية وتدريبهم في مؤسسات التعليم العالي الأردنية إلى المؤسسات المماثلة في داخل المملكة وخارجها .

س - الموافقة على اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي وبرامجه بين الجامعات الأردنية والمؤسسات والهيئات المختصة العربية والأجنبية والإقليمية والدولية .

المادة ٩ - اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون :-

١ - تنقل إلى الوزارة جميع الاختصاصات المتعلقة بكليات المجتمع والمعاهد وتتولى ممارستها وفقاً لأحكام المنصوص عليها في قانون التربية والتعليم المعمول به وفي أي تشريع آخر ، على أن تبقى الانتظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها والمتعلقة بتلك الكليات والمعاهد سرارية المعمول إلى أن تلغى أو يستبدل بها غيرها وتنقل إلى الوزارة المديرية والامتنام الخاصة بكليات المجتمع والمعاهد في وزارة التربية والتعليم وفي أي وزارة أو جهة أخرى ويتم نقل أو انتداب أو اعارة الموظفين العاملين بها إلى الوزارة وفقاً لأحكام أنظمة الخدمة المدنية المعمول بها وذلك بكلل حقوقهم التي يتمتعون بها في الجهات التي كانوا يعملون بها ويتم تطبيق أحكام هذه الفقرة وفقاً للإجراءات وخلال المدة التي يتم الاتفاق عليها بين الوزير من جهة والوزراء من الجهات الرسمية المعنية من جهة أخرى .

ب - تنقل إلى المجلس صلاحيات مجلس الإنشاء المنصوص عليها في كل من قانون الجامعات الأردنية وقانون جامعة اليرموك وقانون جامعة مؤتة المعمول به - الانتظمة الصادرة بموجبها سواء كانت تلك الصلاحيات منوطة مباشرة بمجلس الإنشاء أو تمارسها بالتفويض منه لجنة ملكية تشكلت لذلك الغرض ويحل المجلس محل مجلس الإنشاء تلك على أن تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بموجبها سرارية المعمول إلى أن تلغى أو يستبدل بها غيرها .

ج - تتولى الوزارة تطبيق الأحكام والإجراءات الخاصة بالهيئات العلمية المنصوص عليها في نظام الهيئات العلمية المعمول به وتنظيم حفظ جميع العقود والسجلات الخاصة بها وتحقيقاً لذلك يمارس الوزير صلاحيات وزير التربية والتعليم المنصوص عليها في ذلك النظام ويكون المرجع المختص للجنة الهيئات ويعتبر الأمين العام عضواً في كل منها .

هكذا من الأشهر

المادة ١٠- يلغى (قانون مجلس التعليم العالي) رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ ، كما يلغى أي نص أو حكم في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون وينقل موظفو المجلس وسائر العاملين فيه إلى الوزارة وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة ١١- لجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير العمل والتنمية الاجتماعية والاشتغال العالي المهندس خالد الحاج حسن	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العالي المهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمختصات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الدياب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراي	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كتمان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة مجد الخطيب

هكذا من الأول

نخبة الشعب للعلماء من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي ونشر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون رخص المهن لحديثة عمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن لحديثة عمان لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة ٣ من القانون الاصلي بأضافة ما يلي الى اخرها : -
(ويشترط في ذلك ان لا يغني الترخيص الصادر لاي نشاط تجاري او صناعي او سحابي بموجب أي قانون آخر ينظم ذلك النشاط من ضرورة الحصول على الرخصة وفقاً لأحكام هذا القانون ونصع الرسم المقرر بموجب ذلك بالإضافة الى الرسم المقرر بمقتضى ذلك القانون) .

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات ووزير العمل والتنمية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العالي المهندس محمود الحوايده	وزير الاوقاف والشؤون والمختصات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الدياب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط ووزير الثروة المعدنية بالوكالة د. عبدالله التيسور	وزير النقل فرحي عبيد
وزير الشباب هشام الشراي	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كتمان	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الاعلام والثقافة مجد الخطيب

نحى الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي وتلزم بإصداره وإخراجه الى قوانين الدولة : —

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يلغى نص الفقرة ٦ من المادة ٢ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —
٦ — معنى كلمة (الوزير) : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

المادة ٣ — تلغى عبارة « نائب الرئيس حيثما وردت في القانون الاسلي والانتظمة الصادرة بمقتضاه ويستعاض عنها بكلمة (الرئيس) .

المادة ٤ — يلغى نص المادة ٥ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

المادة ٥ —

ترتيب السلطة بالوزير ويكون هو رئيسا لها .

المادة ٥ — يلغى نص المادة ٨ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

المادة ٨ —

تتطلب بالجلس الهام والسلطات التالية : —

- ١ — وضع السياسة العامة للسلطة .
- ب — التوضيح بالحصول على الفروض الداخلية والخارجية بموافقة مجلس الوزراء .
- ج — استخدام الخبراء والمستشارين والوكلاء .
- د — اعداد مشروع الموازنة السنوية للسلطة .
- هـ — توقيع العقود والاتفاقيات مع الغير وتنويع من ينوب عنه بالتوقيع عليها .
- و — اعداد مشاريع القوانين والانتظمة المتعلقة بالسلطة .

المادة ٦ — يلغى نص المادة ٩ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

المادة ٩ —

١ — يكون للسلطة مجلس ادارة برئاسة الوزير ومضوية كل من : —

- ١ — وكيل وزارة الطاقة والثروة المعدنية .
- ٢ — المدير العام .
- ٣ — ممثل من وزارة الصناعة والتجارة .
- ٤ — ممثل من وزارة الاشغال العامة
- ٥ — ممثل عن وزارة التخطيط .
- ٦ — ثلاثة اشخاص يعينهم مجلس الوزراء بتشسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب — يختار المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس .

المادة ٧ — يلغى نص الفقرة (ا) من المادة ١١ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

١ — تحدد مكلفات اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بتشسيب من الوزير على ان لا تتجاوز الحد المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية المعمول به .

الحسن بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم وزير الدفاع بالوكالة عبد الوهاب المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة د. هازم نسيه	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
وزير الداخلية حسن الكايد	وزير العمل والتمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة محي الدين الحسيني
وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلابة د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوايد	وزير التعدين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر
وزير النقل فرحي عبيد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الزراعة د. ناصر الدين الأسد
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير العدل رياض الشكعة	وزير شؤون الارض المحطة د. زيد حمزة
	وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير طاهر كنعان
	وزير رياض الشكعة	وزير طاهر كنعان

هكذا من الأشهر

نص المرسوم رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ -

يسرى هذا النظام على المنتجات المحلية والمبينة في بنود التعريف التالية :-

رقم البند	المنتجات
١ - ١٠/٧٣	حديد البناء والصلب
ب - ٤/٨٥	البطاريات المسككة
ج - ٢/٢٤	محضرات الفسيل الكيماوية
د - ١/٣٤	صابون التواليت والزينة والمطهر
هـ - ٢/٢٢	المشروبات الغازية
و - ١٠/٢٧	زيوت التشحيم المعدنية
ز - ٢٣/٢٥	الاسمنت بكافة اصنافه باستثناء الاسمنت الابيض .

المنصف	وحدة الاستيفاء	مبلغ دينار الرسوم المقررة
المادة ٣ - يلغى جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي ويستعاض عنه بالجدول التالي :-		
١ - حديد البناء والصلب	الطن	٧ ...
ب - البطاريات المسككة	ليتر/ساعة	٠.٢٥ ...
ج - محضرات الفسيل الكيماوية	الطن	٧٠ ...
د - صابون التواليت والزينة والمطهر :		
١ - القطع بوزن ١٠٠ غرام للقطعة	القطعة	٠.٢ ...
او اقل .		
٢ - غيرهما	الطن	٠.٢٠ ...
هـ - المشروبات الغازية :		
١ - في صناديق تحتوي على ٢٤	الصندوق الواحد	٦٦٠ ...
قارورة سعة الواحدة ٢٥		
سنتلتر .		
٢ - في صناديق تحتوي على ١٢	الصندوق الواحد	١٤٠ ...
قارورة سعة الواحدة ٧٥		
سنتلتر .		
٣ - في صناديق تحتوي على ١٢	الصندوق الواحد	٢٠٠ ...
قارورة سعة الواحدة لتر		
واحد .		
٤ - مركبات المشروبات الغازية في	الاسطوانة	٦٤٠ ...
اسطوانات تنتج ٩٦ قارورة		
سعة القارورة ٢٥ سنتلتر .		
٥ - مركبات المشروبات الغازية في	الاسطوانة	٢٠٠ ...
اسطوانات تنتج ٤٨٠ قارورة		
سعة القارورة ٢٥ سنتلتر .		
و - زيوت التشحيم المعدنية	الكيلو غرام	١٠٠ ...
ز - الاسمنت بكافة اصنافه باستثناء	الطن	٢٠٠ ...
الاسمنت الابيض .		

المادة ٤ - يلغى هذا النظام اي نص ورد في اي نظام اخر الى القدر الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٨٥/٥/١٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
وزير الداخلية حسن الكايد	وزير المواصلات ووزير العمل والنقلية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الشياط	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الخواجدة	وزير الشؤون والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير المالية د. حنا عوده
وزير النقل فرهي عبيد	وزير التخطيط ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة د. عبدالله النصور	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير الزراعة المهندس احمد حنقان
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير العدل رياض المشكعة	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كنعان	وزير الشباب هشام التتاراي

هكذا من الأعمال

نحس الحسن بن طرول نائب مهران الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع النظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٩ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩ -

يكون الحد الاعلى لملك البعثات الدبلوماسية على النحو التالي :-

- ١ - رئيس بعثة وخمسة موظفين دبلوماسيين في :
الرياض ، الكويت ، لندن ، واشنطن ، نيويورك .
- ب - رئيس بعثة واربعة موظفين دبلوماسيين في :
دمشق ، القاهرة ، باريس ، بون .
- ج - رئيس بعثة وثلاثة موظفين دبلوماسيين في :
بغداد ، ابوظبي ، بيروت ، روما ، جنيف .
- د - رئيس بعثة وموظفين اثنين دبلوماسيين في :
الجزائر ، الخرطوم ، الدوحة ، الرباط ، طرابلس ، صنعاء ، دبي ، مسقط ، الجامعة العربية ، تونس ، القاهرة ، اسلام اباد ، انقره ، طهران ، مدريد ، موسكو ، طوكيو ، نيودلهي ، بلغراد ، ستياجو ، اوتا ، برين ، بروكسل ، اثينا ، بخارست ، كليبرا ، بكين ، لاجوس ، جاكارتا ، برازيليا .
- هـ - يحدد ملك البعثات الجديدة وينسب النظر في ملك البعثات القائمة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٣ - تعدل المادة ٢٩ من النظام الاصيل بأضافة الفقرة (ج) التالية اليها واعادة ترقيم الفقرتين (ب) و (د) الواردتين فيها بحيث تصبحان (د) و «هـ» على التوالي :

ج - للوزير اصدار تعليمات لتنظيم السكن الوطني المؤقت لموظفي السلك الدبلوماسي الذين ينقلون الى المركز على ان تشمل هذه التعليمات شروط الاستفادة من هذا السكن وأولويات استحقاق اشغاله ومسندار بدل الانتفاع منه والقواعد والشروط الخاصة بإدارته وصيانهه وذلك بالاتفاق مع وزير المالية .

١٩٨٥/٥/١٨

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والشؤون الاجتماعية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير التخطيط د. عبدالله التسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراري	وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كتمان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاتار محمد الخطيب

هكذا من الأشهر

نص المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥

نظام معدل لنظام الهاتف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهاتف لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع للنظام رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ٢ من النظام الأصلي بإضافة التعديلات التالية إلى غيرها :-
- الهاتف اللاسلكي :-

الهاتف اللاسلكي (المتحرك) المركب في اية مركبة او (التثبيت) المرتب في اى عقار وينصل بالشبكة الهاتفية الأردنية الوطنية والدولية من خلال قسم ونظام البوائف اللاسلكية .

- المنطقة الهاتفية المحلية الخاصة بنظام البوائف اللاسلكية :-

المنطقة الجغرافية التي تنطويها محطات الارسال والاستقبال اللاسلكية والرئيسية والفرعية المعتمدة لنظام البوائف اللاسلكية .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٣٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - باستثناء مشتركى الهاتف اللاسلكي يسمح لكل مشترك بالهاتف اجراء الف مكالمة محلية مجانية في السنة طول مدة الواحد منها ست دقائق فاذا طالت اكثر من هذه المدة فتمتعير كل ست دقائق اضافية او جزء منها مكالمة محلية وستتوفي المؤسسة مبلغ عشرة فلسات عن كل مكالمة محلية زائدة .

ب - ١ - تستوفي المؤسسة مبلغ عشرة فلسات عن كل دقيقة او جزء منها عن المكالمة الصادرة عن الهاتف اللاسلكي الى هاتف لاسلكي اخر او هاتف عادي يقع ضمن المنطقة الهاتفية المحلية الخاصة بنظام البوائف اللاسلكية .

٢ - تستوفي المؤسسة مبلغ عشرة فلسات عن كل دقيقة او جزء منها عن المكالمة الصادرة خارج المنطقة الهاتفية الخاصة بنظام البوائف اللاسلكية ذات الاجور المحددة للمكالمات الداخلية الصادرة من (عبار) بموجب جداول تعرفه الرسوم واجور الخدمات الهاتفية .

٣ - تستوفي المؤسسة مبلغ عشرة فلسات عن كل دقيقة او جزء منها عن المكالمة الصادرة من الهاتف العادي الواقع ضمن المنطقة الهاتفية المحلية الخاصة بنظام البوائف اللاسلكية الى اى هاتف لاسلكي في نفس المنطقة المحلية .

٤ - تستوفي المؤسسة من المكالمات الصادرة عن الهاتف العادي الموجود خارج المنطقة الهاتفية الخاصة بنظام البوائف اللاسلكية الى اى هاتف لاسلكي ذات الاجور المحددة للمكالمات الداخلية الواردة الى (عبار) بموجب جداول تعرفه الرسوم واجور الخدمات الهاتفية .

المادة ٤ - تلغى المادة ٥٣ من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-
المادة ٥٣ -

١ - يطبق على الهاتف اللاسلكي احكام هذا النظام وذلك باستثناء الحالات التي تتمسكش وطبيعة هذا الهاتف فتطبق عليها شروط عقد الاشتراك والتعايقات التي يصرها المجلس بشأن تلك الحالات .

ب - لا تتحقق اية اجور اضافية على المكالمات الداخلية او الدولية الصادرة عن الهاتف اللاسلكي
المادة ٥٤ -

يلغى نظام الهاتف رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ وجميع تعديلاته واي نظام اخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

المادة ٥ - يضاف الجدول التالي برقم ١٠ الى جداول تعرفه الرسوم واجور الخدمات الهاتفية الملحقه بالنظام الأصلي :-

فلس	دينار
١٥٠٠	...
٧٥٠	...
٧٠٠	...
١٠٠	...

رسومات التركيب .
رسومات الاشتراك السنوي
رسم تامين على سلامة الجهاز
رسم النقل من مركبة الى مركبة اخرى بالنسبة للهواتف المحمولة ومن محل الى اخر بالنسبة للهواتف الثابتة بما عدا التابل المواد والاجهزة المستقلة والجديدة حسب واقع الحال .

الحسن بن طهول

١٩٨٥/٥/١٨

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حاتم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الصمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والتشبيبة الاجتماعية الداخلية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التموين والمصناعة والتجارة د. رجائي العشري	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلاميه د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
وزير الزراعة المهندس احمد حقيقتان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير التخطيط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والتروة المعدنية النفط فرحي عبيد
وزير السبل هشام أشراري	وزير شؤون الأرض المحتلة طاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الامام والتعاية والسياحة والاتار محمد الخطيب

هكذا من الأشهر

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اجليت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فالتت منه تبولا ويك كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين اراءه قانونا دائما .

نائب رئيس الوزراء
عبد الوهاب المجالي

- ١ - قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتضمية اموال اليتام والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٠٥٩ تاريخ ١٩٨٢/٣/١٦
- ٢ - قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قانون الانتفاع باعضاء جسم الانسان والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٧٠٢ تاريخ ١٩٧٧/٦/١
- ٣ - قانون مؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون الانتفاع باعضاء جسم الانسان والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٩٥٥ تاريخ ١٩٨٠/٩/١
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٧٦١ تاريخ ١٩٧٨/٣/١
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٨٦٥ تاريخ ١٩٧١/٦/١٦
- ٦ - قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣١٧٩ تاريخ ١٩٨٢/١٠/١
- ٧ - قانون مؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٩٢٨ تاريخ ١٩٨٠/٥/٣
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٩٧٢ تاريخ ١٩٨٠/١١/١
- ٩ - قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون معهد الطيران الملكي والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٥٧٦ تاريخ ١٩٧٥/٩/١
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون اكلاديمية الطيران الملكية الاردنية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٥٨٨ تاريخ ١٩٧٥/١١/١
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون اكلاديمية الطيران الملكية الاردنية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٧٠٩ تاريخ ١٩٧٧/٧/٢

هكذا من الأشهل

تعليمات رقم ٢ لعام ١٩٨٥

تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعمل للمدارس وكليات المجتمع

صادرة بمقتضى المادتين ١١٢ ، ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لعام ١٩٦٤

المادة الاولى : تنسب هذه التعليمات - تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعمل للمدارس وكليات المجتمع لعام ١٩٨٥ - ويعمل بها من تاريخ صدورها .

اولا - المدارس

المادة الثانية : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ صباح يوم الاحد ١٩٨٥/٩/١ لتوزيع الحصص واعداد برنامج توزيع الدروس الاسبوعي ، وترتيب استقبال الطلبة ، وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة الثالثة : تبدأ امتحانات الاكمال عن العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٥/٩/٣ لكافة الطلبة الكليين باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي الصناعي الذين تبدأ امتحانات الاكمال لهم صباح يوم الاثنين ١٩٨٥/٧/١٥ .

المادة الرابعة : يبدأ دوام الطلبة للعام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ لدفع التبرعات المدرسية ، وتسليم الكتب ، وتسجيل المتولين منهم ، وتوزيعهم بمواقع المدرسة ، وما يهمهم من تعليمات من صباح يوم السبت ١٩٨٥/٩/٧ .

المادة الخامسة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ صباح يوم الاثنين ١٩٨٥/٩/١٦ .

المادة السادسة : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٥/١١/١٦ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٥/١١/٢١ .

المادة السابعة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/١/٤ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/١/٩ لطلبة الصف الثالث الثانوي فقط ، وفي الفترة من صباح يوم الاربعاء ١٩٨٦/١/٨ الى مساء يوم الثلاثاء ١٩٨٦/١/١٢ لطلبة الصفوف الاخرى .

المادة الثامنة : تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم الاربعاء ١٩٨٦/١/١٥ وتنتهي مساء يوم الاحد ١٩٨٦/٢/٢ .

المادة التاسعة : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٢/٣ .

المادة العاشرة : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/٢/٢٩ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/٣/٣ .

المادة الحادية عشرة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/٥/٢٤ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/٥/٢٩ لطلبة الصف الثالث الثانوي والصف الثالث الاعدادي فقط وفي الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/٥/٢١ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/٥/٢٥ لطلبة الصفوف الاخرى .

المادة الثانية عشرة : تحدد المدارس الثانوية المهنية مواعيد بدء الامتحانات العملية فيها حسب ظروف كل مدرسة بحيث تسبق امتحانات نهاية الفصل الدراسي .

المادة الثالثة عشرة : يوضع ترتيب خاص لطلبة الصفوف الابتدائية الثلاثة الاولى بضمن مواصلة دولهم خلال فترة الإحتلات ، واستمرار دراستهم كما المعتاد في كلا الفصلين .

المادة الرابعة عشرة : تبدأ العطلة الصيفية للطلبة صباح يوم السبت ١٩٨٦/٦/٧ ويستمر دوام الهيئات التدريسية حتى يتم أعداد النواتج والشهادات المدرسية .

المادة الخامسة عشرة : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٦ / ١٩٨٧ صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٩/١ ، لتوزيع الحصص ، وأعداد برنامج الدروس الأسبوعي ، وترتيب استقبال الطلبة وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة السادسة عشرة : تبدأ امتحانات الأكمال عن العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٥ صباح يوم الأربعاء ١٩٨٦/٩/٣ لكافة الطلبة المتكلمين باستثناء طلبة الصف الأول الثانوي الصناعي الذين تبدأ امتحانات الأكمالهم صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٩/٢١ .

المادة السابعة عشرة : يبدأ دوام الطلبة لدفع التبرعات المدرسية ، وتسلم الكتب ، وتسجيل المتقولين منهم ، وتعريفهم ببراق المدرسة وما يهمهم من تعليمات من صباح يوم السبت ١٩٨٦/٩/٦ .

المادة الثامنة عشرة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٩/٨ .

ثانياً - كليات المجتمع

المادة التاسعة عشرة : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٥ صباح يوم الأحد ١٩٨٥/٩/١ .

المادة العشرون : تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم الأحد ١٩٨٥/٩/١ ومساء يوم الخميس ١٩٨٥/٥/١٩ لطلبة السنة الثانية لممارسة التدريب العملي في المؤسسات ذات العلاقة بتخصصاتهم وكذلك لأغراض التسجيل للطلبة الدارسين والمستجدين .

المادة الحادية والعشرون : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الأول صباح يوم السبت ١٩٨٥/٩/٢١ .

المادة الثانية والعشرون : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الأول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٥/١١/١٦ إلى مساء يوم الخميس ١٩٨٥/١١/٢١ .

المادة الثالثة والعشرون : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الأول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/١/١١ إلى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/١/١٦ .

المادة الرابعة والعشرون : تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الأول صباح يوم السبت ١٩٨٦/١/١٨ وتنتهي مساء يوم الأحد ١٩٨٦/٢/٢ .

المادة الخامسة والعشرون : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٢/٣ .

المادة السادسة والعشرون : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٦/٤/١ إلى مساء يوم الاثنين ١٩٨٦/٤/٧ .

المادة السابعة والعشرون : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/٥/٢١ إلى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/٥/٢٥ .

المادة الثامنة والعشرون : ينتهي دوام الطلبة بمساء يوم الخميس ١٩٨٦/٦/٥ ، وينتهي دوام الهيئات التدريسية بمساء يوم الخميس ١٩٨٦/٦/١٩ .

المادة التاسعة والعشرون : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الصيفي صباح يوم السبت ١٩٨٦/٧/٢١ وينتهي مساء يوم الخميس ١٩٨٦/٨/١٤ .

المادة الثلاثون : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الصيفي في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٦/٨/٩ إلى مساء يوم الخميس ١٩٨٦/٨/١٤ .

المادة الحادية والثلاثون : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦ صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٩/١ .

المادة الثانية والثلاثون : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦ صباح يوم السبت ١٩٨٦/٩/٢٠ .

ثالثاً - الأعياد

المادة الثالثة والثلاثون : تعطّل المدارس وكلّيات المجتمع في الأعياد والمناسبات التالية :

- | | |
|---------------------------|--|
| ١ محرم | ١٠ عيد رأس السنة الهجرية |
| ١٤ تشرين الثاني | ٢٠ عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم |
| ١٢ ربيع الأول | ٢٢ عيد المولد النبوي الشريف |
| ٢٧ رجب | ٤٠ عيد الإسراء والمعراج النبوي الشريف |
| ١ أيار | ٥٠ عيد العمال |
| ٢٥ أيلول | ٦٠ عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية |
| ٢٩ رمضان وليلة ختمه أيام | ٧٠ عيد الفطر السعيد |
| ١٠ حزيران | ٨٠ يوم النور العربية الكبرى ويوم الجيش |
| ١١ آب | ٩٠ عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم |
| ٩ ذي الحجة وليلة ستة أيام | ١٠٠ عيد الانسحى المبارك |

المادة الرابعة والثلاثون : بالإضافة إلى ما سبق تعطّل المدارس الخاصة بها يتشّى ونص المادة ٧٢ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

المادة الخامسة والثلاثون : للمواطنين والطلبة المسيحيين أن يعطّلوا يوماً واحداً في كل من أعيادهم الدينية التالية :

- ١ أول وثاني أيام عيد الميلاد
- ٢ رأس السنة الميلادية
- ٣ أحد الشعانين
- ٤ أحد والثنين عيد الفصح

هكذا من الأهل

قرار رقم ١ مبيدات آفات لسنة ١٩٨٥

صادر بموجب المادة ٦٦ فقرة (ب) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

مادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار شروط وإجراءات الترخيص باستيراد مبيدات الآفات) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يشترط استيراد مبيدات الآفات إلا بعد الحصول على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات وفق النموذج رقم ١ المرفق بهذا القرار .

مادة ٣ - يشترط في طلب التصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات أن يكون أردني الجنسية وحاصلا على الأقل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية في أحد التخصصات التالية : - مبيدات زراعية ، وتلية نباتات ، حشرات اقتصادية ، أمراض نباتية ، مكافحة الآفات الزراعية ، شعبة عالية أو إنتاج نباتي وأن يكون منسبًا للمهنة الهندسية الزراعيين الأردنيين وحائزا على إذن بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية أو أن يكون متعاثدا مع مهندس زراعي يحمل المؤهلات السليقة الذكر وأن يكون متفرغا للعمل لديه بصورة فعلية ودائمه وفي هذه الحالة يكون المهندس الزراعي مسؤولا بالكامل والتضامن معه في كل ما يتعلق بتطبيق الفصل الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ٤ - على طلب التصريح أن يقدم طلبه إلى الجهة المختصة في وزارة الزراعة مرفقا بالوثائق التالية : -

١ - النسخة الأصلية أو صورة طبق الأصل عن شهادة البكالوريوس في العلوم الزراعية الواردة في المادة السابقة التي يحملها ووثيقة صادرة عن الجامعة أو الكلية التي تخرج منها مصدقة حسب الأصول .

ب - شهادة انتماء واجازة بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية صادرة عن نقابة المهندسين الزراعيين في الأردن .

ج - جواز السفر أو بطاقة الأحوال المدنية

د - نسخة طبق الأصل مصدقة من العقد إذا كان طلب التصريح متعاثدا مع مهندس زراعي مصدقا من كاتب العدل أول وزارة العمل .

مادة ٥ - على كل من يصرح له باستيراد وبيع مبيدات الآفات تعيين فني زراعي حاصل على شهادة الدراسة الثانوية الزراعية بالإضافة إلى المهندس الزراعي للقيام بأعمال البيع والتعامل مع الجمهور ويستثنى من ذلك المستوردون الذين يقومون بالبيع بالجملة إلى محلات بيع المبيدات ولا يكون محلات خاصة ببيع المبيدات مباشرة إلى المزارعين .

مادة ٦ - لا يسمح للشركات الأجنبية التي تلحق مكاتبها في الأردن بيع المبيدات ويجوز التصريح لها باستيراد بعض العينات لأغراض الأبحاث والتجارب على ألا تتجاوز هذه العينات عشرة لترات/كجم ولتر واحدة لكل نوع من أنواع المبيدات .

مادة ٧ - يتوجب على المصريح له باستيراد مبيدات الآفات أن يحصل على سجل خاص من وزارة الزراعة يدون فيه كميات المبيدات المستوردة وأنواعها وتاريخ الاستيراد وحركة الصادر والوارد وسعر البيع وأن يبرز هذا السجل عند الطلب .

مادة ٨ - يتوجب على المصريح له باستيراد مبيدات الآفات أن يكون لديه محلا أو مستودعا مستقلا صالحا لتخزين أو بيع المبيدات بعيدا من مستودعات الأغذية وبواد التوتير والاعلاف ومصادر المياه ومستويات الشروط التي تصدرها وزارة الزراعة بهذا الخصوص .

مادة ٩ - كل من يرتكب جرم التزوير بالوثائق المبرزة الواردة في المادة ٤ والمادة ٧ من هذا القرار يعرّم نهائيا من حق التصريح ويحال للجهات القضائية المختصة .

مادة ١٠ - بعد استكمال شروط التصريح يقرر وزير الزراعة منح التصريح اللازم بعد استيفاء الرسوم المقررة في الملحق رقم ١ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ١١ - يسرى مفعول التصريح لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول ويجب أن يجدد سنويا خلال شهر من تاريخ انتهائه والمخالف يعرّم بمخالفة الرسوم المقررة .

مادة ١٢ - في حالة فسخ التعاقد بين صاحب التصريح والمهندس الزراعي المتعاقد معه فعلى صاحب التصريح وكذلك المهندس الزراعي أن يخطرا وزارة الزراعة خطيا بنسخ التعاقد خلال شهر وعلى صاحب التصريح أن يخطر وزارة الزراعة بأسبيله خلال شهر من تاريخ نسخ العقد .

مادة ١٣ - إذا لم يلتزم صاحب التصريح بأحكام المادة ١٢ من هذا القرار فعلى ترخيصه حكما .

مادة ١٤ - إذا لم يلتزم المهندس الزراعي بأحكام المادة ١٢ فلا يعتد للعمل لدى شركة أخرى ويحرم - التصريح لاستيراد مبيدات زراعية - لمدة سنة .

مادة ١٥ - إذا ارتكب المهندس الزراعي المتعاقد مع أي شركة زراعية والمعتد لدى هذه الوزارة أية مخالفة بالنسبة للقرارات الصادرة بموجب المادة ٦٦ و ٦٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ يحول المهندس الزراعي إلى نقابة المهندسين الزراعيين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقته بموجب المادة ١١٧ من قانون نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين .

مادة ١٦ - يلغى القرار رقم ١١ مبيدات زراعية لسنة ١٩٨٣ .

وزير الزراعة

نموذج رقم ١

تصريح استيراد وبيع مواد مبيدات الآفات

بموجب الصلاحية المخولة لي في المادة ٦٦ - فقرة (ب) الفصل الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

لقد صرحت _____ الحائز على _____

بـ استيراد / بيع مواد مبيدات الآفات إلى المملكة الأردنية الهاشمية وقد سجل اسمه في وزارة الزراعة

يجب على حامل هذا التصريح أن يكون خاضعا للقوانين الحكومية الأردنية وجميع تعليمات وزارة الزراعة السارية المفعول فيها يتعلق باستيراد - بيع مبيدات الآفات

من : / / ١٩

إلى : / / ١٩

استوفيت الرسوم بموجب الوصل رقم _____ تاريخ _____

وزير الزراعة

هكذا من الأشهل

قرار رقم ٢ مبيدات افات لسنة ١٩٨٥

صادر بموجب المادة ٦٦قرة (أ) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

مادة ١ - يفسى هذا القرار بيان شروط اجراءات تسجيل مبيدات الافات ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لا يجوز استيراد او تداول مبيدات الافات الا بعد تسجيلها في وزارة الزراعة وتصادر اي كمية استوردت او جرى التخليص عليها في المراكز الجمركية قبل تسجيلها اينما وجدت داخل المملكة ويعمل وفق الاجراءات القانونية المعمية .

مادة ٣ - لا يجوز تسجيل مبيدات الافات لشركات غير منتجة او مصنعة وقبل تسجيل اي مبيد افات لاية شركة على طالب التسجيل ان يقدم من المرجع المختص حسب الاصول الاتي :

١ - شهادة تبين ان الشركة منتجة او مصنعة او مجهزة المبيد وغير معينة او مجزأة فقط .
ب - نموذج مباع من الشركة ذات العلاقة تبين نشاطاتها في مجال صناعة و انتاج المبيدات مصدقا حسب الاصول .

مادة ٤ - يستثنى من شروط التسجيل المبيدات التي تستورد وزارة الزراعة او المبيدات التي تستورد لايحاء او تجارب علمية تحت اشراف مؤسسة علمية معترف بها ولديها جهاز فني مؤهل للقيام بعمل هذا الايحاء والتجارب وتكون مسؤولة عنها . ويسمح بادخال هذه المبيدات بموجب ترخيص خاص توافق عليه الجهة المختصة في وزارة الزراعة ويعود لها تقرير الشروط لكل طلب على ان يقدم النشرات الفنية للمبيد المراد ادخله بهذه الصفة .

مادة ٥ - يسمح باستيراد مبيدات افات غير مسجلة كمبيدات مسجلة للشركات المصرح لها باستيراد مبيدات افات وذلك بغرض اجراء الدراسات والملاحظات عليها على الا تزيد هذه الكمية عن خمسة كغم/ لتر لكل حالة او تركيز وليرة واحدة تقسط لكل نوع على ان يقدم النشرات الفنية .
Technical data bulletin للمبيد المراد استيراده واجراء التجارب والملاحظات عليه قبل التسجيل . كما يجب تقديم ما لا يقل عن ٢ كغم/لتر من هذه العينات للجهات المختصة في وزارة الزراعة لاجراء الدراسات .

مادة ٦ - ان قبول تسجيل اي مبيد لا يعني قبوله بجميع اشكاله وتركيزاته وعيونه وانما يجب تقديم طلب تسجيل لكل شكل وتركيز من المبيد على حدة واخذ الموافقة عليها .

مادة ٧ - يقدم طلب تسجيل اي مبيد من قبل الجهات ذات العلاقة مستوردا او وكيل شركة ، معنح محلي الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة على نموذج خاص تعده لجنة المبيدات توضح فيه الاسم التجاري للمبيد ، المادة الفعالة ، تركيزه وعبوته سعر الاستيراد ، السعر المقترح للبيع في الاردن ويرفق طلب التسجيل بما يلي :

١ - اربع عينات اصلية للمبيد المراد تسجيله على الا تقل العينة عن ١ كغم/لتر ويجب ان تحبل العينات بمصفاة بلغة بلد المنشأ مترجمة باللغة الانجليزية وبين مدة الصلاحية من تاريخ الانتاج .

ب - شهادة تحليل من مختبر حكومي في بلد المنشأ او مختبر معترف به مصدقة من السلطات المختصة في بلد المنشأ حسب الاصول تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعا للمواد التي جهز منها المبيد ويشترط ان تبين نسبة Cis-trans المركبات البايروثرويدية وفق تركيب المبيد .

ج - شهادة تسجيل في بلد المنشأ من الجهة المختصة التي تقرأها لجنة المبيدات الاردنية مصدقة حسب الاصول تثبت ان المبيد مسجل في بلد المنشأ بنفس المواصفات المقدمة للتسجيل .

د - شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ (وزارة الزراعة او الصحة او اي جهة مخولة) مصدقة حسب الاصول تثبت ان المبيد مصرح باستعماله وتداوله في ذلك البلد بنفس المواصفات والاغراض التي يستعمل فيها المبيد المطلوب تسجيله في الاردن .

هـ - ثلاث نسخ اصلية من النشرات الفنية (Technical data bulletin) مترجمة باللغة العربية او الانجليزية تبين جميع المعلومات المطلوبة للمبيد المراد تسجيله من مواصفات التركيب والسمية والجرعة المصفاة ، الفواض الكيميائية والخواص الطبيعية وطريقة الاستعمال والامات التي يقاومها فترة الامسان وغيرها من المعلومات الفنية .

و - ثلاث نسخ باللغة الانجليزية عن طريق التحليل المتبعة لاجراء فحص المخلقة Formulation وطريقة تحليل الاثر المتبقي للمبيد على المحاصيل الزراعية .

ز - عينه نقيه من المواد الفعالة الداخلة في تركيب المبيد مع بيان درجة نقاوتها .

ح - ثلاث نسخ من المصفاة المقترحة باللغة العربية لامتها من قبل اللجنة في حالة كونها مكبلة وثلاث نسخ من المصفاة الاصلية في بلد المنشأ وترجمة مترجمة باللغة الانجليزية عن المصفاة اذا كانت غير صادرة باللغة الانجليزية .

ط - اية معلومات تراها اللجنة ضرورية بخصوص تسجيل المبيد .

مادة ٨ - يحال الطلب ومرفقاته الى لجنة مبيدات الافات التي لها بعد اكتمال دراستها ان تقرر قبول تسجيل المبيد او رفضه مع ابداء الاسباب في حالة رفض تسجيله .

مادة ٩ - تعتمد اللجنة في قبول تسجيل المبيد على الاسس التالية :

١ - فعالية المبيد .
ب - حاجة قطاعي الزراعة والصحة العامة من حيث المائدة من استعماله وقلة مبيداته .
ج - كون المبيد المطلوب تسجيله مسموح استعماله ومستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة .
د - الا يكون المبيد المطلوب تسجيله ممنوع استعماله من قبل وزارة الصحة الاردنية او في اي قطر عربي او اجنبي بعد التحقق من اسباب المنع او من قبل منظمة الصحة العالمية او وكالات حماية البيئة في اي قطر .

مادة ١٠ - على لجنة المبيدات ان تتخذ قرارها حول كل مبيد خلال شهرين من تاريخ تقديم طلب التسجيل الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة الا اذا كان هناك اسبابا بمررة للتأخير .

مادة ١١ - للجنة المبيدات الحق بارسل عينات المبيدات المقبلة للتسجيل الى اية جهة علمية داخل الاردن لاجراء الدراسات والتجارب عليها والتي بعد انتهاء هذه الدراسات والتجارب ان تقرر تسجيل المبيد او رفضه .

مادة ١٢ - المبيدات التي تقرر اللجنة قبولها تسجل في مجلات خاصة في الوزارة تحت رقم يتسلسل ويعطى طلب التسجيل اسعرا بالموافقة ويعطى شهادة تسجيل بعد استكمال اجراءات التسجيل تنتهي بانتهاء شهادة تسجيل المبيد في بلد المنشأ .

مادة ١٣ - لا يجوز بعد تسجيل المبيد اجراء اي تعديل او تبديل او اضافة على تركيبه او نشرته او ملصقه الا بموافقة اللجنة .

مادة ١٤ - يحق للجنة طلب ايقاف المبيد لتجريبه واجراء الملاحظات او الدراسات عليه قبل اجازة تسجيله على الا تتجاوز هذه الكمية ١ كغم/ لتر .

مادة ١٥ - يلغى تسجيل المبيد حكما في الحالات التالية :

١ - اذا لم يتم استيراده لمدة عامين متتاليين بموجب اذن التسليم .
ب - اذا لم يتم تجديد شهادة التسجيل الصادرة في بلد المنشأ خلال شهرين من تاريخ انتهاء مدة الشهادة .
ج - اذا لم يستكمل اجراء التسجيل كمنع الرسوم وتصديق العينات واعتماد المصفاة خلال شهرين من تاريخ التسجيل .
د - اذا مضى اربع سنوات على تسجيل المبيد .

هكذا من الأشهل

مادة ١٦- يلغى تسجيل المبيد وتتم مصادره وإتلافه في الحالات التالية :

١ - إذا تبين للجنة عدم فعالية المبيد بناء على دراسات وتقارير محلية أو من أمانة جهة علمية تقررها اللجنة ويثبت أن لها أضراراً جالبية عند الاستعمال تحت الظروف المحلية .

بأ- إذا تبين أن المبيد غير مسموح بتداوله في بلد المنشأ أو منع استعماله من وزارة الصحة الأردنية أو منظمة الصحة العالمية أو وكالات صحية البيئة ويتوجب على المستورد إبلاغ وزارة الزراعة بذلك في حينه ويتحمل المستورد المسؤولية القانونية في حالة عدم قبيله بذلك .

ج- إذا جرى تسجيله بناء على معلومات غير صحيحة .

د- إذا تبين أن المستورد لم يتقيد بالالتزامات المتعددة من قبل لجنة المبيدات الزراعية أو وضع لمصنعات غير مكملة أو أي تغيير في تاريخ الصنع والانتها .

مادة ١٧- للوزارة الحق في إلغاء تسجيل أي مبيد بناء على تنسيب لجنة مبيدات الآفات مع بيان الأسباب التي أدت إلى الإلغاء .

مادة ١٨- يجب إعادة تسجيل كل مبيد مضي على تسجيله أربع سنوات وللجنة بعد دراسة هذا الطلب إلغاء أو استمرار تسجيله وتحديد مسعوره . وعند انتهاء فترة تسجيل أي مبيد بناء على التاريخ المحدد من بلد المنشأ على شهادة التسجيل يعطى صاحب العلاقة فترة شهرين لتجديد شهادة التسجيل ويوقف استيراد المبيد لحين إبراز الشهادة وتعرض على اللجنة للنظر في تسجيله .

مادة ١٩- كل مبيد يلغى لأي سبب لإبعاد تسجيله إلا بعد تقديم كافة الوثائق المطلوبة حسب ما هو وارد في المادة ٧ من هذا القرار .

مادة ٢٠- يجب تقديم شهادة تسجيل وشهادة استعمال جديدة مصدقة حسب الأصول لكل مبيد يراد إعادة تسجيله بعد مضي سنتين ما لم يكن تسجيل المبيد في بلد المنشأ أقل من ذلك .

مادة ٢١- ١ - يدفع عند تقديم طلب التسجيل مبلغ وقدره خمسة دنائير غير مستردة في حالة عدم تسجيل المبيد وتخضع من أصل المبلغ عند التسجيل .

ب - تتقاضى وزارة الزراعة رسماً مقداره خمسة عشر ديناراً مقابل تسجيل كل مبيد .

ج - تتقاضى وزارة الزراعة رسماً مقداره عشرة دنائير مقابل إعادة تسجيل كل مبيد .

د - تتقاضى وزارة الزراعة رسماً مقداره عشرة دنائير مقابل تجديد شهادة تسجيل كل مبيد .

مادة ٢٢- للجنة مبيدات الآفات الحق في اختيار وتحديد مبيد وتركيز أي مبيد من المبيدات والتركيزات المقدمة للتسجيل حفاظاً على السلامة العامة .

مادة ٢٣- يلغى القرار رقم ١٢ مبيدات زراعية لسنة ١٩٨٣ .

وزير الزراعة

هكذا من الأصول

قرار رقم ٣ مبيدات آفات لسنة ١٩٨٥

صادر بموجب المادة ٦٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢

مادة ١ - يسى هذا القرار (قرار شروط استيراد مبيدات الآفات) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لا يسمح باستيراد أي نوع من مبيدات الآفات ما لم يكن مسجلاً في وزارة الزراعة .

مادة ٣ - لا يجوز استيراد مبيدات الآفات من قبل أي شركة وكيل مستورد أو أية جهة أخرى ما لم يكن حصل على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات .

مادة ٤ - على المستورد الحصول على تصريح بتعاطي مهنة استيراد المبيدات أن يتقدم بطلبه إلى الجهة المختصة في وزارة الزراعة وفق النموذج رقم ٢ الملحق بهذا القرار وعلى ست نسخ حسب الأصول لأخذ موافقة وزير الزراعة قبل حصوله على رخصة الاستيراد من الجهات ذات العلاقة .

مادة ٥ - يجب أن يبين في نموذج الاستيراد سابق الذكر المعلومات التالية : -

أ - الاسم التجاري للمبيد المراد استيراده ونسبة المادة الفعالة (تركيزه) .

ب - رقم تسجيله في وزارة الزراعة .

ج - الكمية المراد استيرادها بالوزن أو الحجم .

د - نوع التعبئة .

هـ - الكمية الموجودة حالياً لدى المستورد .

و - سعر الاستيراد والقيمة الإجمالية للفيلد الأرضي .

ز - طريق الشحن .

ح - مركز التخزين واسم المؤسسة المصدرة وعنوانها .

ط - اسم المستورد وعنوانه .

مادة ٦ - ١ - لا يسمح بالتخليص على إرسالية المبيدات ما لم يتم تحطيه للطابقة Formulation analysis

من مختبر معترف به محلياً وتدفع قيمة التحليل على نفقة المستورد .

ب - يجب تزويد الجهة المختصة في وزارة الزراعة بنتيجة تحليل المبيد أو نسخة عنها قبل طرح المبيد للتداول في الأسواق المحلية .

مادة ٧ - لا يسمح بالتخليص على مبيدات الآفات المستوردة إلى الأردن إلا بعد الحصول على إذن تسليم من وزارة الزراعة حسب النموذج رقم ٣ الملحق بهذا القرار وتصاريح كميّات تدخل المملكة بدون إذن تسليم .

مادة ٨ - لا يمنع إذن تسليم لإدخال أية كمية من المبيدات إلى الأردن ما لم يكن المستورد قد حصل مسبقاً على تصريح الاستيراد المشار إليه في المادة ٤ من هذا القرار ويستثنى من ذلك المبيدات الواردة كمكونات للتجارب على ألا تتجاوز الكمية ١٠ كغم/لتر .

مادة ٩ - لا يجوز استيراد مبيدات الآفات إلا من الشركات المنتجة والمصنعة أو المجهزة من بلد المنشأ . على أنه يجوز السماح باستيراد مبيدات آفات من خارج بلدانها المنتجة عند وجود مصنع للشركة المصنعة أو المجهزة في البلد الآخر .

مادة ١٠ - ١ - يمنع أي وكيل/شركة/ أو شركة محلية أو أجنبية أخرى من استيراد مبيدات آفات مسجلة لجهة أخرى أو وكيل شركة مستورده ... الخ (في وزارة الزراعة) على أنه يجوز السماح باستيراد مبيدات مسجلة لجهة من قبل جهة أخرى تحت الشروط التالية : -

أ - أن يبرز المستورد فائزاً مسبقاً من قبل الجهة المختصة أن المبيد المراد

استيراده هو من نفس الشركة المنتجة والمصنعة لذلك المبيد المسجل في وزارة الزراعة

بين نفس بلد المنشأ مصدرة حسب الأصول .

ب - إذا سمحت الجهة المسجلة للمبيد في الأردن لأية جهة أخرى باستيراد هذا المبيد من نفس

بلد المنشأ وذلك بموجب موافقة رسمية .

- أ - اسم المنتج أو المصدر .
- ب - اسم المبيد التجاري وتركيبه الكيميائي والنسبة المئوية للمادة الفعالة .
- ج - رقم تسجيل المبيد في وزارة الزراعة .
- د - الكمية الصافية في الوعاء .

هـ - تاريخ الصنع وتاريخ انتهاء المعول أو تاريخ الصنع وبدء صلاحية المبد من تاريخ صنعه ويمكن كتابة هذا التاريخ باللغة العربية أو الانجليزية وان يكون تاريخ الصنع والانتهاء مختموم كذلك على نفس العبوة من بلد المنشأ ويحدد التاريخ بالشهر والسنة .

و - الاتات او الفايات التي يستعمل المبيد من اجلها وطريقة ونسبة الاستعمال والاوقات التي يسمح باستعمال المبيد خلالها مع ذكر فترة الامان وهي الفترة ما بين اخر رشه والقطف .

ز - الاحتياطات الواجب اتخاذها عند استعمال المبدد والاسعافات الأولية اللازمة في حالة التسمم ونوع العلاج المستعمل ضد التسمم .

ح - التأثير الضار للجديد على بقية المزروعات .

ب - قابلية مزج البديد مع غيره من البديدات وإتاحة معلومات أخرى .

ك - وضع عبارة مادة ساهم على عبودة المبيد .
ويجب ان تكون هذه المعلومات مكتوبة بشكل واضح ونات على الوعاء ومطلقة لا سيما

أو تغييرها أو أحداث أي تغيير عليها، منها يجب الحصول على موافقة بمسبقة على هذه
الملصقات من لجنة المبدات في وزارة الزراعة .

مادة ١٢- يكون المستورد مسؤولاً عن هذه المصنعات المثبتة على العبوات وبخلاف على إية مبيدات بطرحها في الأسواق الطبية إذا كانت المصنعات غير كاملة ومستوفية للشروع الواردة في المادة ١١ من هذا القرار .

مادة ١٣- على كل مستورد لمبيدات الاناث ان يثبت سعر بيع المبيدات للمستهلك قبل طرحه في الاسواق وقبل عرضه للبيع للمزارعين .

مادة ١٤- تصادف كمية من المبيدات اينما وجدت في الاسواق المحلية اذا كانت المبيعات غير مستوفية الشروط الواردة في المادة ١١ ، ١٣ من هذا القرار .

مادة ١٥- لا يسمح بأحداث أي تغيير على المصنات بعد استيراد المبيدات إلا بموافقة لجنة المبيدات .

بإضافة ١٦- يجب حفظ وتخزين مبيدات الآفات في عبواتها الأصلية ولا يجوز للمستوردين فتحها أو تجزئتها بموجب موافقة الجهة المختصة في وزارة الزراعة مع حق التفتيش على عملية التخزين من قبل الجهة المختصة في وزارة الزراعة.

سادة ١٧- يخطر تجزئة المبيدات السائلة وتقتصر التجزئة على المساحيق والمساحيق القابلة للبلل والحبيبات على أن تتم التجزئة بواسطة إشراف الجهة المختصة.

مادة ١٨- على كل من حصل على موافقة بتجنزة بمبيدات الامتاع يتوجب عليه وضعها في عبوات من شانها الاتحت التماسا مع مواد غذائية او طبية او تجميلية كما ويمنع وضع هذه المبيدات في اوعية تستعمل عادة للمشروبات او المواد الغذائية.

مادة ١٩- يجب أن تحمل المبيدات المجزأة كافة المعلومات الواردة في المادة ١١، ١٣ من هذا القرار وأن تكون هذه المعلومات ثابتة على العبوات بحيث لا يمكن استبدالها.

٢٠- كل من يجصل على موافقة بتجربة مبدئان يكون لديه تجهيزات خاصة تضمن سلامة من يقوم بالتجربة مثل الككوى والكبابات والملاصقات .

ملادة ٢١- يلغى القرار رقم ١٣ مبيدات زراعية لسنة ١٩٨٣ .

وزير الزراعة

المملكة الاردنية الهاشمية
مديرية الانتاج الزراعي والخدمات الزراعية
قسم المبيدات

الرقم : ٤/١١/٢٣
التاريخ : / /

نموذج استيراد مبيدات الآفات

معالي وزير الزراعة / عمان
ارغب في استيراد المبيدات التالية

مواقفة
وزير الزراعة

نسخه/ مدير الانتاج والخدمات الزراعية

نسخة/ لرئيس قسم المبيدات

نسخة/ ملف لجنة المبيدات

وسيتتم استيراد هذه المواد من _____ من شركة -

وسيتهم تخلصها من مركز حراك

عنوانه

تاریخها

رقم رخصه تعاطي مهنة الاستيراد

اسم المهندس المسؤول لدى المستورد

نوتیج المهندس

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الزراعة - عمان

الرقم : ٢٣/١١/٤
التاريخ : ١٩٨٥/ /

نموذج رقم - ٣ -

أذن تسليم

الى حضرة رئيس جبرك _____ المحترم
أرجو تسليم السيد _____ المبيدات
الواردة لـصاحب شركة _____ عن طريق _____
والمطلوبة بنموذج استيراد مبيدات الآفات رقم _____ تاريخ _____
رقم _____ والمؤلفة من المبيدات التالية : _____
والنافورة _____
الرقم اسم المبيد _____
الكبيبة _____

هكذا من الأهل

وزير الزراعة

قرار ٤ مبيدات آفات لسنة ١٩٨٥

صادر بموجب المادة ٦٦ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣.

مادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار شروط الاتجار وبيع وتداول مبيدات الآفات) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يمنع الاتجار أو بيع أو تداول مبيدات الآفات بعد الحصول على تصريح بتعاطي مهنة بيع المبيدات من وزير الزراعة وفق النموذج المرفق بهذا القرار .

مادة ٣ - يشترط في طالب التصريح بالاتجار وتعاطي مهنة بيع المبيدات أن يكون أردنيا حاصلا على شهادة الزراعة الثانوية وله خبرة في هذا المجال لا تقل عن عشرة سنين ولا يسمح في حالة الترخيص الجديد إلا لمهندس زراعي من إحدى التخصصات التالية : -

مبيدات زراعية ، وقاية نباتات ، مكافحة الآفات الزراعية شعبة عامة أو إنتاج نباتي وأن يكون منتسبا لتغذية المهندسين الزراعيين الأردنيين أو أن يكون متعاثدا مع شخص يحمل نفس المؤهلات السابقة ومتفرغا للعمل لديه بصورة دائمة ويكون المتعاقد في هذه الحالة مسؤولا بالتكاليف والتضامن مع صاحب العلاقة في كل ما يتعلق بتطبيق قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الصادرة المنفذة لاحكامه .

مادة ٤ - تسرى صلاحية تصريح مهنة الاتجار وبيع وتداول المبيدات لمدة سنة مالية تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون ثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الاول ويجب تجديده خلال شهر من تاريخ انتهائه وتضاعف رسوم التصريح لكل من يتأخر عن المدة المذكورة .

مادة ٥ - على طالب التصريح بالاتجار وبيع وتداول مبيدات الآفات ان يقدم طلبه الى الجهة المختصة في وزارة الزراعة مرفقا بالوثائق التالية : -

١ - النسخة الاصلية او صورة طبق الاصل مصدقة من المؤهل العلمي .
ب - صورة من جواز السفر او هوية الاحوال الشخصية .
ج - نسخة طبق الاصل من العقد اذا كان طالب الترخيص متعاثدا مع شخص يحمل المؤهل المتخصص عليه في المادة ٣ من هذا القرار مصدقا من كاتب العدل او وزارة العمل .

مادة ٦ - بعد استكمال شروط التصريح بالاتجار وبيع المبيدات تقرر الوزارة منح التصريح بعد استيفاء الرسوم المقررة .

مادة ٧ - يتوجب على المصريح له بالاتجار وبيع المبيدات : -

١ - ان يخصص محلا تجاريا مستقلا لبيع مبيدات الآفات وان يكون بمستوى الشروط التي تضعها وزارة الزراعة ولا يجوز تعاطي بيع المشروبات والمكولات أو أية مواد غذائية أخرى أو الاعلاف أو أية مادة أخرى للاستهلاك البشري أو الحيواني .
ب - ان يحتفظ بسجل خاص من وزارة الزراعة يدون فيه كميات المبيدات وأنواعها وحركة الصادر والوارد وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه وأن يبرز هذا السجل لدى الطلب من قبل أي موظف مسؤول من وزارة الزراعة .